المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي

د. أبو القاسم أحمد أبوهديمة
قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد – العجيلات

د. عبدالحكيم عمار نابي
قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد – صرمان

المقدمة:

شهدت العلاقات الدولية متغيرات مهَّمة خلال السنوات الأخيرة أدت إلى بـــروز مفاهيم جديدة في النظام الدولي كالعولمة والديمقراطية وحقوق الإنســـان وتحريـــر الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وانفتاحها أمام تـــدفق الســـلع والبضـــائع دون عراقيل أو قيود.

وأصبحت أوروبا ككتلة صناعية قريبة من الوطن العربي ربطتها بـــه علاقـــات تجارية مميزة، وصار التنسيق والتعاون سمة أساسية في هذه العلاقات الدولية على المستويين الإقليمي والعالمي.

إضافة إلى إعادة صياغة مفاهيم القوة والسيطرة والتفوق والنفوذ.

ونتيجة لكل هذه المتغيرات الدولية ازداد الاهتمام بالوطن العربي من قبل الدول الغربية بسبب ما يملكه من إمكانيات كبيرة ومهمّة، خصوصاً فـــي مجـــال الطاقـــة والمواد الخام الأوَّلية، التي تشكل المصدر الأساسي للصناعات الغربية، ولذلك نجد أن هذا الغرب قد أتبع الاستراتيجيات التي تضمن له مصالحه وتحقـــق اســـتمرارها من خلال الإطاحة بالأنظمة التي تعرقل ذلك والوقوف وبقوة إلى جانب النظم التـــي تتوافق معه وتضمن استمرار هذه المصالح.

إشكالية البحث:

هذا البحث يبحث في مدى صحة الإشكالية التي ترى:

أن التحركات الدولية المستمرة تؤدي إلى تغيرات في النظام الدولي وأن هذه المتغيرات قد تنعكس سلباً أو إيجاباً على الوطن العربي.

- ما طبيعة النظام الدولي وما أهم متغيراته؟
- ما مدى انعكاس المتغيرات في النظام الدولي علي الوطن العربي؟
- ما مستقبل الوطن العربي في ضوء تلك المتغيرات؟

- **أهمية البحث**

إن المتغيرات التي حدثت في بنية النظام العالمي وأثرت علي منظومة القيم العالمية سياسياً واقتصادياً وثقافياً انعكست بشكل أكثر وضوحاً علي المنطقة العربية، وأن هذا البحث سوف يحاول فهم تلك المتغيرات الدولية، وكيف كان لها الأثر علي النظام العربي وأمنه القومي.

- **فرضية البحث**

إن الفرضية الأساسية في هذا البحث تقوم علي أن المتغيرات التي حدثت في النظام الدولي أدت إلى قيام نظام عالمي يفتقر إلى التوازن، وأن المتغيرات في نظامه الجديد خلقت نوعاً من ضعف في منظومته القانونية والإخلال بقواعد القانون الدولي وهذا انعكس سلباً علي المنطقة العربية.

- **منهج البحث**

يرتكز هذا البحث علي المنهج التاريخي المقارن وخصوصاً عند تتبع مراحل قيام وتطور النظام الدولي، وكذلك الاستعانة بالمنهج الوظيفي في تحليل النظام الدولي من خلال مرتكزاته ومفاهيمه وآلياته ووسائله الجديدة.

وقد قسم هذا البحث إلى عدة محاور تنصب في مجملها علي المتغيرات الدولية والتي أثرت علي المنطقة العربية وأهم هذه المحاور :

- **المحور الأوَّل:** التحولات الدولية ونظام توازن القوى.
- **المحور الثاني:** تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي وأثره علي الوطن العربي.

- **المحور الثالث:** انعكاسات المتغيرات الدولية علي الوطن العربي.

المحور الأوَّل- التغيرات الدولية ونظام توازن القوى:

يقصد بالتحولات الدولية تلك العوامل التي أدت إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي، التي أسهمت في تحوله من نظام يقوم علي القطبية الثنائية إلى آخر تحكمه القطبية الأحادية. ومع حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك قدرات نوعية تتفوق بها عن سواها من الوحدات الدولية الأخرى، إلا أن هناك جدلا دائراً حول مستقبل الترتيب البنيوي للنظام الدولي، بمعني آخر هل إن الولايات المتحدة قادرة علي قيادة العالم بمفردها بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة؟

إن منطق التطور التاريخي طالما حكم شكل العلاقات الدولية بظاهرة السيولة في الفترات التي شهدت انهيار نظام ما وقيام نظام دولي آخر، وقد تكررت هذه الظاهرة مرتين في القرن العشرين، أعقب ذلك أحداث كبرى أدت إلى اختلال في توازن القوى، حدث ذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما تحول النظام الدولي من نظام متعدد الأقطاب إلى آخر تحكمه الثنائية القطبية، وتكررت الظاهرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م[1].

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تحول في شكل وبنية النظام الدولي القائم علي نظام القطبية الثنائية، وأسس التحول في جوهره وشكله نظاماً عالمياً وضع أسس وقواعد العلاقات الدولية.

تعددت التفسيرات لعملية انهيار أحد ركني القطبية الثنائية (الاتحاد السوفياتي)، فهناك من يرجعها إلى الحالة الاقتصادية المنهارة التي كان عليها الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة قبل انهياره، في حين يرجعها البعض الآخر إلى القوة الأمريكية وقدرتها علي بسط النفوذ والحفاظ علي مناطقها وسيطرتها في أنحاء مختلفة من العالم[2].

هناك من يركز علي عدم مقدرة الاتحاد السوفيتي علي مواكبة التطورات الجديدة في سباق التسلح الذي كان علي حساب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويدخل هذا السباق ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى جر الاتحاد السوفياتي إلى معركة تؤدي إلى استنزاف قدراته المادية، وبالتالي يقلل من فرصة معارضة سياسة أمريكيا الكونية، كل ذلك أدى إلى تآكل وتراجع الشيوعية في معظم مراكزها الرئيسية، وإلى تفكك بلدان اتحادية أخرى كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا[3].

نجم عن تفتت الاتحاد السوفياتي نتائج خطيرة سياسياً واقتصادياً وفكرياً، تمثلت بشكل خاص بالتحول الجوهري في بنية النظام الدولي.

وقد مثلت حرب الخليج الثانية إحدى حلقات اغتنام الفرص التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن استراتيجية بسط النفوذ، والهيمنة علي النظام العالمي بكل مؤسساته مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بالإضافة إلى الهيمنة العسكرية التي فرضتها أمريكا علي العالم[4].

وهذه الاستراتيجية تنبأ بها العديد من المفكرين الاستراتيجيين في أمريكا، ففي عام1941 م تنبأ (هنري لوس) المحرر المعروف في عدد من الصحف والمجلات الأمريكية (تايم، فورشتن، ولايف) ببزوغ فجر القرن الأمريكي، وقد كان هذا التنبؤ قائماً علي اعتقاد قوي مفاده أن أمريكا وحدها تستطيع بشكل فاعل تحديد أهدافها في الحرب العالمية الثانية، ومثّل هذا الحلم شكل الكرة الأرضية الفكرية في أذهان خبراء وصانعي السياسة الخارجية الأمريكية، وتضمن هذا الاعتقاد جملة الأهداف التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها حسب رؤية "تشارلز كيفلي" ويوجين " ويتكويف" في دراستهما عن السياسة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي اقتصاد عالمي حيوي ونظام أخلاقي دولي[5].

منحت التحولات الدولية –التي أعقبت الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق– فرصة للولايات المتحدة الأمريكية في فرض رؤيتها على تشكيل المسرح السياسي الدولي الذي يقوم علي مفاهيم استراتيجية تصب في خدمة مصالحها، بموجب هذه المتغيرات الدولية انفردت الولايات المتحدة كقوة دولية وحيدة تمتلك قدرات عسكرية وسياسية ودبلوماسية ووضع اقتصادي يؤهلها لتكون المنفردة علي الصعيد العالمي، وعلي هذا الأساس أكد الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" زعامة الولايات المتحدة للعالم.

وقد قام عدد من المنظرين الأمريكيين بوضع تصور للعالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، أساسه أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة علي تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للعالم، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في العالم بدون القيادة الأمريكية، ومن أهم هؤلاء المنظرين " فرنسيس فوكو ياما" الذي وصف في كتابه (نهاية التاريخ) مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بأنها تمثل آخر المعارك الكبرى في تاريخ البشرية، وأن التحولات الجديدة التي يشهدها العالم تمثل مرحلة مختلفة في كيفية توزيع القوة والقواعد التي تحكم المسرح السياسي الدولي.

واعتبر "صموئيل هنتغتون" أن السيادة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية ضرورة لتحقيق الاستقرار والأمن الأمريكيين، ولقيم الحرية والديمقراطية والاقتصاد المنتج والنظام الدولي الجديد، وأن العالم سيكون من دون الدور القيادي المؤثر لأمريكا أقل أمناً، وأكثر فوضى، وغير قادر علي النمو الاقتصادي[6].

ويري الباحثان أن الولايات المتحدة الأمريكية تري في نفسها الضامن لأمن العالم وأن العالم بدونها لا يساوي شيئاً وأنها تعتبر نفسها شرطي العالم.

برزت فلسفة المحافظين الجدد التي ابتدأها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" في سياسته الخارجية، وإلى ما أرتكز عليه النظام الدولي الجديد الذي نادي

به الرئيس الأسبق جورج بوش الأب، ومن بعده جورج بوش الابن الذي أشار إلى نظام عالمي جديد فيه من السمات ما يفرقه علي النظم السياسية الدولية التي سبقت هذا العهد، واختار "بوش" أزمة الخليج مناسبة للإفصاح عن نظام عالمي جديد أسماه "عصر جديد" أكثر حيوية وأكثر قوة في البحث عن السلام وعصر تستطيع فيه دول العالم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً أن تتقدم وتعيش في وئام، عالم مختلف عن الذي عرفناه [7]، وهو العمل علي ترسيخ قيم المنظومة الغربية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحرية الاقتصادية، وبالتالي فإن استخدام أمريكا للقوة كأحد أولوياتها في السياسة الخارجية، من شأنه إعادة رسم الأيديولوجية الليبرالية التي يقوم عليها النظام العالمي الجديد، وتتمثل أهم المنطلقات الأساسية التي يعبر عنها المحافظون الجدد حول رؤيتهم للنظام العالمي الجديد في الآتي[8]:

1- النظر إلى النظام الدولي والصراعات والحروب من منطلق الصدام بين الحضارات والثقافات، وتعارض المصالح يقود إلى الصراع، وهذا ما عكسته أطروحات نظرية صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وأصحاب الفكر المحافظ الأمريكي الذين اعتبروا أن القوة هي الأساس في المجتمع الدولي، وأن أمريكا لابد أن تستخدم القوة العسكرية في كل مكان من أجل حماية مصالحها وتأكيد قيادتها العالمية، ويجب إحداث تغيرات جوهرية في صورة توزيع القوة علي مستوى النظام الدولي، يقود إلى إرساء قواعد جديدة له بحيث تتلاءم تفاعلاته مع مصالح أمريكا والغرب عامة.

2- الحرب والاحتواء هما الأساسان اللذان تنطلق منهما الولايات المتحدة في محاربة أعدائها، سواء أكانت ضد الاتحاد السوفياتي السابق، أم ضد الدول المارقة بحسب تعبير الرئيس السابق "بوش".

3- يجب عدم الثقة بشكل تام بحلفاء الولايات المتحدة، وبالأخص الحلفاء الأوروبيين الذين لديهم استراتيجيتهم وأفكارهم حول العديد من المسائل التي لا تتفق مع الرؤية الأمريكية بشكل تام.

إن مؤشرات الفكر اليميني المحافظ في الإدارة الأمريكية يكشف معارضة هذه المجموعة لحكم القانون والشرعية، والاحتكام إلى الطرق السلمية لحل النزاعات وتسوية المشاكل، فأمريكا حسب اعتقادهم تملك الحق في تجاوز كل القوانين والأعراف الدولية عندما يتعلق الأمر بالمصلحة العليا لأمريكا، وأن جميع الدول تعمل في المقام الأوَّل لخدمة مصالحها وزيادة نفوذها دون النظر إلى الوسيلة التي يتم اتباعها لتحقيق أهدافها، ويعبر عن هذا التوجه الكاتب الأمريكي المحافظ " روبرت كاغان " عندما يقول: إن الإيمان بالشرعية الدولية وحكم القانون من ظواهر الدول الضعيفة، كدول أوروبا، بينما الدول القوية كالولايات المتحدة لا تخشي الحروب ولا يمكنها أن تتقيد بالقيود التي تفرضها المعاهدات والاتفاقيات من الأطراف الموقعة، التي تحد من حرية التحرك لتأمين مصالحها القومية، وإن كانت علي حساب الغير[9].

إن الفكر اليميني المحافظ في أمريكيا يأخذ دائما خيار القوى كأداة من أدوات تستفيد السياسة الخارجية الأمريكية منها، وهذا ما ظهر في مناسبات عدة في الوطن العربي من بينها الحرب الأمريكية علي العراق في عام 2003م، حيث تم احتلال العراق خارج إطار الشرعية الدولية.

ويعتقد أصحاب الفكر المحافظ الأمريكي أن قيادة أمريكا للنظام العالمي الجديد يهدف إلى خلق عالم يسوده الاستقرار والأمن وقيم الحضارة الغربية، وبالتالي فإن كل الوسائل يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف. وتؤشر الأنماط السلوكية لهذه الدولة إلى أنها تعمد إلى توظيف إمكاناتها من أجل ضمان سيادة القطبية المنفردة إلى أقصي زمن ممكن[10].

ويفصح مكنون الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة عن ذلك في سعيها لفرض الإذعان العالمي للهيمنة الأمريكية علي اعتبار أنها القوة العظمى الوحيدة الباقية في السياسة الدولية، بل القوة الوحيدة التي لها الإرادة والقابلية علي ممارسة القوة علي صعيد عالمي، وبالتالي ووفقاً للرؤية الأمريكية لا يصح ترك العالم أمام عمليات توازن قوى جديدة علي صعيد عالمي وإقليمي.

يقول الكاتب الأمريكي المحافظ ذو الأصل الهندي "فريد زكريا": إن الولايات المتحدة أقوى من أي دولة أخرى في التاريخ، والاقتصاد الأمريكي مازال الأقوى في العالم والأكثر إبداعاً في أهم المجالات وأنه من دون الزعامة والقيادة الأمريكية سوف لن يكون هناك إلا عالم تسوده الفوضى وعدم الاستقرار، حتي أوروبا إذا لم تتطابق سياستها وتتماثل مواقفها مع السياسات والمواقف الأمريكية فإنها بذلك تهدد السلام والأمن الدوليين(11).

يؤكد أصحاب الفكر المحافظ علي مناعة وقوة الاقتصاد الأمريكي وقدرة أمريكا على الحفاظ على مركزها في قيادة العالم، وأن التغير في مركز أمريكا الاقتصادي العالمي ليس نتيجة لسياسة تتبعها قوة منافسة أو معادية تهدف إلى أن تحل محل الولايات المتحدة في مرتبة التفوق العالمي، ولكنه نتيجة ما يعتبره "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق والأستاذ بجامعة كولومبيا " سياسة تعاونية كانت الولايات المتحدة هي التي بادرت بها، الأمر الذي خلق نسيجاً مختلفا من العلاقات الدولية، من أهم معالمه تراجع قوة ما عن مكانة السيطرة يعود إلى بروز قوة جديدة ومؤهلة لأن تحل محلها، أمام هذه المرة فإن الاختلاف الأساسي هو غياب البديل والمنافس الذي يمكن أن يشكل قوة تحل محل الولايات المتحدة في وضعها الدولي الراهن وحسب رأي "بريجنسكي" فإن دول أوروبا لن تكون في المستقبل القريب مركزاً موحداً للقوة السياسية قادرة علي أن تحل محل أمريكا في

دورها العالمي، كما أن تطلعات اليابان في القوة السياسية والعسكرية تطلعات متواضعة[12].

وهكذا فإن القوتين الرئيستين المستفيدتين من إعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية لا تمثلان منافساً سياسياً في الأوَّلوية العالمية، أما الاتحاد السوفياتي فهو لا يمثل في تحليل "بريجنسكي" إلا منافساً ذا بعد واحد وهو البعد العسكري، هذا فضلاً عن أن الثمن الذي دفعه الاتحاد السوفياتي في بلوغ قوته العسكرية، قد أصبح في وضع تنافسي علي المستوى السياسي والأيديولوجي والاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن أمريكا بحسب أصحاب الفكر المحافظ الأمريكي – علي نقيض القوى العظمى الأخرى– تملك قوة متعددة الأبعاد، وفي وضع مرتفع في جميع المصادر الرئيسة للقوة، حجم السكان وتعليمهم، الموارد الطبيعة، النمو الاقتصادي، التماسك الاجتماعي، (الاستقرار السياسي، الإنجاز التكنولوجي، القوة العسكرية، الجاذبية الأيديولوجية والتحالفات الدبلوماسية)[13].

ونتيجة لهذه القوة المتعددة الأبعاد لهذا الفكر فهي قادرة علي أن تتحمل أي تراجع في أحد العناصر، في الوقت الذي تحتفظ فيه بتفوقها الكلي المستمد من مصادر أخرى، ويؤكد ذلك "صموئيل هنتغتون" بقوله : إنه في الوقت الراهن ليست هناك دولة تستطيع أن توجد تحدياً شاملاً متعدد الأبعاد للولايات المتحدة "، وأن الولايات المتحدة من بين القوى الكبرى هي أقل احتمالاً لأنْ تنحدر، ذلك أنها تتميز بانفتاح اقتصادها وبالحركة وبتدفق الهجرة إليها.

إن النظام العالمي الجديد الذي يبشر به أصحاب الفكر المحافظ الأمريكي يثير تبايناً وانقساماً في الرأي، سواء علي مستوى الدول أو علي مستوى المنظرين السياسيين، فمنهم من يرى أن المستجدات الفكرية والسياسية الدولية تدل علي بداية تشكل هذا النظام نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وبروز الولايات المتحدة

كقوة وحيدة مهيمنة علي المسرح العالمي، وتنامي مجموعة من المشكلات والتحديات الدولية كمشكلة الإرهاب والبيئة والمخدرات والأمراض الفتاكة، واتساع نطاق التحول الديمقراطي علي الصعيد العالمي، وتزايد حدة الاستقطاب والصراع بين الشمال والجنوب.

وهناك من يشككون في صحة وجود هذا النظام، ويعتبرون أن كل ما جرى في العالم من تحولات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة لا يرقى إلى مستوى بناء نظام دولي جديد ويبقى مجرد متغيرات وأوضاع دولية جديدة غير ثابته.

وهناك من يري أن التحولات الدولية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي مرحلة في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بهيكل توزيع القوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، سواء من حيث ارتباطها بهيكل النظام الدولي أو من حيث أهمية التحرك الجماعي علي المستوى العالمي، وأن هيكل النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة يقوم علي تعدد مراكز القوى، ويرتكز علي نمط توزيع عناصر القوة والقدرة علي التأثير في الوحدات الدولية، وفي هذا الصدد يرفض "آدم روبرتس" وصف هيكل النظام بأنه هيكل أحادي القطبية نظراً لعدم تمتع أي دولة بمفردها بعناصر القوة القادرة علي توجيه التفاعلات الدولية لوحدها.

فهو يرى أن التغيرات التي يشهدها العالم في ظل ظاهرة الاعتماد المتبادل، تشير إلى أن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالاً محدوداً، وفي نطاق عدد محدود من القضايا فهناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا كان لها أن تسيطر علي مجري الأحداث الدولية.

ويؤكد أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام العالمي أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الأساسية والفاعلة في هذا النظام مثل الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان يكشف عن عدوم وجود دولة واحدة تتمتع بجميع عناصر

القوة، ولذلك يعتبر "بوزان" أن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحاً غير ملائم في ظل نظام تعدد مراكز القوى، إن واقع الولايات المتحدة يواجه جملة تحديات داخلية وأخرى خارجية، مما يدفع إلى القول بأن النظام الدولي بطبعه الراهن يمر بمرحلة انتقالية، وبالتالي فإن مظاهر الهيمنة الأمريكية لا يمكن لها أن تستمر كصيغة نهائية[14].

في العام 2007م كتب الكاتب والمفكر الأمريكي "روبرت كاجان" دراسة في مجلة Policy Review تحت عنوان (نهاية الأحلام وعودة التاريخ) أكد فيها أن العالم عاد إلى طبيعته التي تعودنا عليها،[15] ويقصد بذلك أن حدود القوة الأمريكية قد وصل إلى نقطة الذروة.

إن نموذج النظام الدولي الجديد هو تكريس لمشاعر النصر والتفوق الغربي ونظامه الليبرالي الذي أشار إليه " فرنس فوكو ياما " في نظريته المرتبطة بنهاية التاريخ، التي تعتبر أن نموذج الحكومة الغربية الليبرالي هو الشكل النهائي للحكومة الإنسانية، وأيضاً إلى ما اعتبره "هنتيجتون" سيادة القيم والحضارة الغربية علي العالم.

والنظام الدولي الجديد زيادة علي كونه نظاماً غربياً علي مستوى التنظير والنشأة والأهداف، فإن الشرعية الدولية تطبق فيه بشكل انتقائي، ولازالت القوة هي التي تفرض الأمر الواقع أو تغيره وبالتالي فالأمر لا يتعلق بمولد نظام دولي جديد تسوده العدالة وسيادة القانون وتوازن القوى، بقدر ما هو وضع دولي تنتهك فيه الشرعية الدولية، وتتزعم مقاليده الولايات المتحدة الأمريكية.

إن النظام الدولي الجديد لم تكتمل بعد مراحله ومعالمه الرئيسة، خاصة أن العالم يمر حالياً بمرحلة انتقالية يشوبها نوع من الغموض ولم تظهر بشكل واضح معالم القوى الدولية الكبرى ولم تتحدد المعالم الحقيقة للعلاقات الدولية، ولعل هذا ما دعا البعض إلى استعمال مصطلحات متباينة للدلالة علي الأوضاع الدولية الحالية

(كالوضع العالمي الجديد)(والمتغيرات الدولية الجديدة) (والترتيبات الدولية الجديدة)[16].

ويشير مسار الأحداث الدولية إلى أن النظام الدولي الجديد هو وسيلة لخدمة مصالح أمريكا، وتأكيد هيمنتها علي العالم، فالتدخل الأمريكي تزايد بشكل كبير في مختلف مناطق العالم، كما هو الحال في أفغانستان والعراق والصومال، وأصبحت الأمم المتحدة تسخّر لخدمة السياسة الخارجية الأمريكية بدل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن النظام العالمي بعد الحرب الباردة يمكن وصفه بنظام تعدد القوى، ويرتكز علي نمط توزيع عناصر القوة والقدرة علي التأثير في الوحدات الدولية الكبرى، وقد أدى هذا التغير إلى تناقص أهمية العامل العسكري في قياس إمكانات الدول ودورها في المسرح السياسي الدولي، مقابل ذلك شهد عامل القوة الاقتصادية تصاعد في الأهمية مع ازدياد التنافس حول المصادر الأوَّلية والحصول علي الأسواق والتجارة الدولية وقد أدت هذه التحولات إلى نقاشات وسجالات داخلية في أمريكا حول كيفية إعادة ترتيب أولويات بناء النفوذ، بحيث يتم التركيز علي الاقتصاد والتجارة الدولية لضمان بقاء التفوق الأمريكي، وهذا ما صرح به مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في ذلك الوقت عندما قال: "إن 40% من مهامنا الجديدة تتناول الاقتصاد الدولي[17].

إن جملة مؤشرات يمكن رصدها علي صعيد وضع أمريكا الداخلي تشير إلى أنها تواجه في المجال الاقتصادي عددا من المشكلات والمصاعب التي تتعلق بطريقة أداء هذا الاقتصاد وهذا ما يتضح قياسا بأداء الاقتصاد الأوروبي، والاقتصاد الياباني في معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار، ونوعية التعليم والموارد التي تخصص للبحث والتنمية [18]، فقد وصل العجز في الميزان التجاري

الأمريكي عام 2000م إلى ما يقرب 450 مليار دولار، وفي عام 2002م إلى 159مليار دولار[19].

ويذهب بعض الملاحظين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه مصاعب اقتصادية كثيرة في عدة عناصر من المجال الاقتصادي، مثل الاستثمارات والتدريب والتعليم، وعجز الموازنة، وعجز الميزان التجاري مع اليابان، وأن الواقع الاقتصادي الأمريكي لا يعين علي استمرار الولايات المتحدة كقوة منفردة، فضلا عن كونه لا يؤمن لها قيادة عالمية علي الصعيد العسكري[20].

إن الولايات المتحدة في نطاق نزعتها الإمبراطورية أصبحت مدينة للعالم كله وعملتها الدولار تفقد قيمتها باستمرار، وتعاني أمريكا من العجز الدائم في الميزان التجاري، حيث بدأ العجز في الميزان التجاري مند العام 1971م، وقد بلغ في العام 2005م (723616)مليون دولار أمريكي وهو رقم قياسي غير مسبوق وأسوأ بحوالي أكثر من 25%من العجز المسجل في العام 2004م، فالوضع زاد تأزماً، حيث تشير الأرقام إلى العجز في الميزان التجاري بلغ في العام 2006م حوالي (763600) مليون دولار، أي بزيادة حوالي 40 مليار دولار عن عام2005م[21].

وقد بدأت الولايات المتحدة تفقد صدارتها في كثير من الميادين مند بداية القرن الحادي والعشرين، وخاصة التكنولوجيا المتقدمة التي هي عماد أساسي لقوتها العسكرية، فقد انخفض الطلب على الخدمات الأمريكية مثل السياحة والتعليم، وانحسر الطلب علي التكنولوجيا الأمريكية، ووفق ما ورد بمكتب الإحصاءات الرسمية الأمريكية حققت الصادرات التكنولوجية الأمريكية فائضاً بلغ 4600 مليون دولار في الربع الأوّل من العام 2000م، وبعد ذلك بدأ الانحدار العكسي حيث سجل عجزاً في الربع الأوّل من العام 2006م مقارنة بالربع الأوّل من العام 2001م الذي بلغ 7200مليون دولار[22].

وتدهورت قيمة الدولار بشدة أمام اليورو، حيث وصل سعره إلى 1.54 وهو أقصى حد من التدهور مند صدور العملة الأوروبية الموحدة عام 1999م.

وأوضح الكاتبان "جوزيف ستيلغينز" من جامعة كولومبيا والحاصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد، "وبليمير" من جامعة هارفارد في كتابهما (حرب الثلاثة تريليونات دولار) أن تكلفة الحرب علي العراق التي دخلت عامها السادس في عام 2008م، تضاعفت ثلاث مرات بالمقارنة مع الأعوام السابقة لتصل في 2008م إلى 12مليار دولار شهريا.

وقد أدى تدخل أمريكا في مناطق مختلفة من العالم إلى زيادة متواصلة في عجز الموازنة الأمريكية والى مشاكل اقتصادية واجتماعية طالت الدخل الأمريكي، وخلفت حالة من العداء لأمريكا في العالم، يضاف إلى ذلك أن القيادة الأمريكية للعالم تواجه التحولات الناتجة عن طبيعة الوضع العالمي ذاته، فاستخدام القوة العسكرية أصبح عملية صعبة، وقد قللت الأسلحة النووية أمكانية استخدام الحرب لحل المشاكل السياسية ويعتبر "هنري كيسنجر" أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى ما أطلق عليه بعض المراقبين عالم القطب الواحد، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية علي الصعيد الواقعي ليست بحال يؤهلها لإملاء جدول الأعمال الكوني وحدها بشكل أفضل مما كانت عليه أثناء الحرب الباردة[23].

ويناقش المؤرخ الأمريكي "بول كنيدي" في كتابه (صعود وسقوط القوى العظمى الذي أصدره عام 1989م، ص56 – مستقبل القوة الأمريكية، ويسأل هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ علي مركزها الراهن كقوة أولى في العالم ؟ ويقول: إن الإجابة هي لا، ويفسر هذا بأنه لم يتح لأي مجتمع عبر التاريخ أن يظل بشكل دائم متقدماً علي المجتمعات الأخرى، إذ أن هذا يعني تجميد الأنماط المتباينة بمعدلات النمو والتقدم التكنولوجي والعسكري[24].

إن الاقتصاد الأمريكي الذي تمتع منذ القرن التاسع عشر بأعلى مستوى من الإنتاجية في العالم، ورغم أن مجموع ناتجه القومي في الوقت الحاضر مازال أكبر من اليابان والصين وألمانيا، فإنَّ دولاً أخرى تمكنت من زيادة إنتاجها بمعدل أسرع مع بداية القرن الحادي والعشرين.

وهناك عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية في أمريكا مثل ظواهر انتشار المخدرات، والعنصرية، والجريمة، التي أصبحت في الولايات المتحدة أعلى من أي مكان آخر في العالم، وزاد التباين في هيكل الثروة والدخول في الولايات المتحدة حيث يصل دخل المديرين في المتوسط 90 مرة أكثر مما يحصل عليه عمال الصناعة، وحيث تضع 20% من الأمريكيين السود و20%من ذوي الأصول اللاتينية في أقل من مستوى خط الفقر.

يقول " فرانسيس فوكو ياما ": إن أمريكا لن تمتلك وسائل القوة والسيطرة والهيمنة علي النحو الذي تمتلكه في الوقت الراهن، وستكون هناك قوي عظمى موازية في العالم[25].

إن الولايات المتحدة الأمريكية رغم تفوقها العسكري والسياسي تواجه العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها، الذي جعلها أكبر دولة مدينة في العالم، وتواجه القوى الدولية المنافسة الأخرى. وقد دفعت سياسة الاعتماد المتبادل وزيادة عدد التكتلات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى العمل لزيادة قوتها الاقتصادية مع دول أخرى في إطار تكتل اقتصادي يقوم علي أساس الشراكة والتعاون، والمثال علي ذلك الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتجمع الآسيان وتجمع دول أمريكا اللاتينية.

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وأصبحت هدفاً تسعي إليه الدول وتقوم عليه قوتها، وفي الوقت ذاته أصبح أداة من الأدوات التي تستخدمها الدول في السياسة الدولية فأمريكا لم تعد قادرة على السيطرة على

واقع العلاقات الدولية، نظراً لبروز القوة الدولية الصاعدة كأوروبا الموحدة، والصين التي أصبحت تشكل قوة عالمية لا يمكن لأمريكا تجاهلها. سواء من حيث مقوماتها الاقتصادية أم السياسية وهذه القوة الدولية يمكنها أن تسهم في تراجع المكانة العالمية المنفردة للولايات المتحدة، وبهذا الصدد يقول "كيسنجر" : إن المنافسة الاقتصادية بين اليابان التي تقترب من احتلال مكانة عظمى والمجموعة الأوروبية التي أصبحت أكثر استقلالاً واعتزازاً بالنفس من جهة وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى هي منافسة ليس بالإمكان ضبطها والسيطرة عليها باستخدام مفهوم المصالح المشتركة، وذلك بسبب تراجع أهمية تلك المصالح بانهيار الماركسية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وزوال معظم الأخطار الأمنية... ثم يستطرد " كيسنجر " بقوله.... ولا مناص لنا من العودة إلى حالة توازن القوي.

وهذا يعني أن أمريكا تعي أنها تواجه تحديات خارجية من أطراف دولية ناهضة تسعي إلى تقليص الهوة بينها وبين موقع القمة في التأثير الدولي. والسؤال : ماهي القوى المرشحة؛ لأن تشكل مع الولايات المتحدة أطرافا دولية؟.

إن التحدي الحقيقي والممكن الذي قد تواجهه الولايات المتحدة، ربما يأتي من دول أوروبا التي تملك السكان والموارد والقدرة الاقتصادية والتكنولوجيا والإمكانية العسكرية الفعلية، لكي تصبح القوة الأولى في القرن الواحد والعشرين، وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان قد تخصصت علي التوالي في التكنولوجيا والسلاح والاستثمار، فإن أوروبا توازن الثلاثة معاً.

هذا ما عبر عنه " هنتيجتون " عندما قال : (إن لم يكن القرن القادم هو القرن الأمريكي، فإن الأكثر احتمالاً هو أن يكون القرن الأوروبي)[26].

إن أوروبا ورغم ما يذهب إليه البعض من وجود عدد من المحددات لظهورها كقوة دولية فاعلة، فإنها عازمة علي إتمام مشروع الوحدة الأوروبية الذي يؤهلها لدور لا يمكن تجاهله في التفاعلات الدولية، ومما يدفعها لذلك نزعتها الاستقلالية،

وتزايد الشعور بضرورة عدم البقاء في حدود ما تسمح به الاستراتيجية الأمريكية[27].

ومن جنوب وشرق آسيا فإن النمور الآسيوية تشكل عملاقاً اقتصادياً، وبمقدوره ترك آثار واسعة علي مسارات التجارة الدولية والتوازنات الاقتصادية، حيث سيرتفع نسبة احتكاره للإنتاج العالمي من الربع حالياً إلى الثلث عام 2020م ثم إلى الضعف عام 2040م، وتعد اليابان من أبرز قوى شرق آسيا وقد بدأ إنتاجها الصناعي يشهد تطوراً منذ الأربعينات حتي استطاعت أن تكون ثالث دولة بعد القطبين العظيمين تتجاوز حاجز الترليون[28].

وبروز هذه القوة قد يؤدي إلى نوع من التوازن في النظام الدولي، مثلما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة، وتعدد القوة الفاعلة في النظام الدولي الجديد ربما يتعزز ببروز الهند كقوة عسكرية، تملك القنبلة النووية والقوة الاقتصادية والكثافة السكانية، الأمر الذي يجعل منها أحد أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، كذلك الصين التي أصبح ينظر لها كعملاق اقتصادي منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية، فالصين تملك أكبر سوق استهلاكي في العالم، ونسبة نمو تصل 17% سنوياً.

ويعتقد المحللون الاقتصاديون أن الناتج الداخلي للصين سيوازي الناتج الداخلي لأوروبا والولايات المتحدة معاً في مدة قصيرة أو بعده بقليل.

وللصين قدرة عسكرية كبيرة آخذة في التطور تقنياً، وقد تسهم قريباً في التعبير عن الإرادة السياسية للصين، فالصين أصبحت في السنوات الأخيرة تفعل سياستها الخارجية للتعبير عن إرادتها السياسية، وبما يتوازى مع نموها الاقتصادي، ومن حيث القدرات نجد أن أوروبا تمتلك قدرات اقتصادية ضخمة توازي في أهميتها القدرة الأمريكية، وهذه القدرات في حالة نمو متزايد، وتلعب دوراً مهماً في قضايا التوحيد والتكامل الاقتصادي والسياسي.

لقد أصبح من الصعب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومع تعدد عناصر القوة التي تحدد مدى قدرة دولة ما علي السيطرة علي النظام الدولي، أن نجد دولة ما تمتلك عناصر القوة والقدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية مجتمعة.

فأمريكا كما تمت الإشارة رغم قوتها العسكرية الضاربة، والهالة الثقافية التي تتمتع بها، فإن علي المستوى الاقتصادي تعاني الكثير من الخلل، وهذا ما كشفته الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها أمريكيا والعالم في العام 2009م، التي كشفت عن هشاشة الأنظمة المالية في أمريكا، ومعاناتها من مواطن الضعف، تمثلت أهم مظاهرها في انهيار مصارف دولية عملاقة مثل (ليمان برذرز) وإفلاس شركات كبيرة مثل "جنرال موتورز" و"فريدي ماك"، فيما وصل عدد الفقراء في أمريكا إلى 45 مليون نسمة وعجز في الميزان التجاري، إضافة إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود اقتصادي تام.

إن تبدل المعطيات الدولية يؤكد صعوبة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور القطب الأوحد الذي تسيطر بموجبه علي مسرح العلاقات الدولية، فاقتصاد الدول الأوروبية والصين والهند يتطور بسرعة، وأصبحت تعتمد علي التقنية الحديثة، وهذا يفرض تنامي دور هذه القوة الصاعدة ليصل إلى حد المشاركة الفعلية في رسم خريطة العالم.

وما قامت به الإدارة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م لم يكن مجرد إعلان الحرب علي الإرهاب بكل تعقيداتها، وإنما هو إعادة تعريف لسياسة الخارجية الأمريكية وفق منظور جديد، يقوم علي ثلاثة محاور رئيسية هي: ثبيت الأحادية الأمريكية من خلال إعادة الاعتبار للقوة العسكرية كمحدد رئيسي في السياسة الخارجية، والتخلي عن الشراكة الدولية كأساس لإدارة النظام الدولي، والتورط الثقيل في إدارة الصراعات المحلية والإقليمية دون القدرة علي حلها[29].

أن أهم النتائج لمرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، هي أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت ذات بعد عدائي طال أغلب دول العالم تقريبا.

وهذا الأمر أعطى نتائج عكسية خلال السنوات الماضية، فمن جهة أولى تعاني الولايات المتحدة حالياً من وضع اقتصادي صعب، نتيجة التكاليف الباهظة للحرب علي الإرهاب التي وصلت إلى نحو 2 تريليون دولار وفق إحصاءات وزارة الأمن القومي الأمريكي(30).

وقد أدى هذا الإنفاق الباهض بالإضافة إلى عوامل أخرى، كارتفاع أسعار النفط، وأزمة الكساد الحالية في سوق العقارات الأمريكية، إلى التأثير على الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة.

من جهة ثانية أثبتت سنوات ما بعد 11 سبتمبر أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقود العالم بمفردها، ليس بسبب تدني قدراتها الاقتصادية فقط، وإنما أيضا بسبب مكانتها المعنوية كقوة مهيمنة يمكن الوثوق في قدرتها على قيادة النظام الدولي، كما أن التعثر الأمريكي في العراق كان نقطة تحول في الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فبسبب الحرب علي العراق أصبحت الولايات المتحدة مديونة، وتراجعت قيمة عملتها، وتواجه أزمة اقتصادية طاحنة.

وقد كشفت تجربة الحرب الروسية – الجورجية الأخيرة التي انحازت فيها أمريكا بشكل مباشر إلى جانب جورجيا أن ثمة مأزق يواجه الولايات المتحدة في القدرة علي إدارة علاقاتها بالقوى الدولية الصاعدة مثل روسيا الاتحادية، علاوة على تآكل سقف خياراتها الاستراتيجية في التعامل مع أزمة من هذا النوع.

من جهة ثالثة تبدو الولايات المتحدة غير قادرة علي حل أي الصراعات الدولية التي تورطت فيها طيلة السنوات الماضية، وشهد النظام الدولي طيلة العقدين الماضيين صعود تنظيمات أصبحت مؤثرة في المشهد الدولي أكثر من الدول، ومثال ذلك تنظيم القاعدة، وتفرعاتها الجهادية والأصولية، وتنظيمات المقاومة

المسلحة مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس في فلسطين المحتلة وغيرها، وهو ما أطلق عليه وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر "نمط تقعيد العلاقات الدولية، باعتبار أن العلاقات الدولية سوف تشهد نوعاً جديداً من الحروب، هي الحروب داخل الدولة نفسها[31].

وإذا كان النظام الدولي يتسم بنمط الأحادية العسكرية والاستراتيجية للولايات المتحدة، فإن ظاهرة العولمة قللت كثيراً من جاذبية هذه الأحادية، مقابل صعود ملحوظ للعناصر الاقتصادية والتكنولوجية التي تتفوق فيها قوى أخرى، وهو ما جعل " فرنسيس فوكو ياما" يشير إلى أن النظام الدولي الراهن يشهد تعددية قطبية في المراكز الاقتصادية حول العالم، على غرار الحال في شبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، والخليج العربي، وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، مما يدفع بالضرورة إلى إعادة النظر في نظريات العلاقات الدولية التي حكمت النظام الدولي طيلة القرن العشرين.

وباختصار يمكن إجمال أهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الآتي:

1- تدهور مكانة الولايات المتحدة كقطب دولي مهم، وذلك بسبب الفشل في حل أي من الصراعات الدولية سواء في الشرق الأوسط أو خارجه.

2- لقد تبين أن السلوك الأمريكي الذي يسعي إلى الهيمنة الخارجية تحت غطاء الديمقراطية وقيم الحرية وحقوق الإنسان، بدأ مكشوفاً خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومن خلال ما يحدث من انتهاك لحقوق الإنسان في "غوانتانامو" وأحداث معتقل "أبو غريب" وفي مواقع أخرى.

3- ضعف الثقة في قدرة الولايات المتحدة علي إدارة النظام الدولي بمفردها، وقد كشفت الحرب الجورجية – الروسية وإخفاقها في العراق وأفغانستان مدى هشاشة الدور الأمريكي في ضبط توازن النظام الدولي، وعدم قدرتها على منع

نشوب حروب إقليمية جديدة على غرار ما كانت تفعل طيلة التسعينيات من القرن الماضي.

4-انتهاء القطبية الاقتصادية للولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية وما خلفته من تداعيات سلبية علي الاقتصاد الأمريكي، وصعود منافسين جدد من دول العالم.

وقد أثبتت التجربة الأمريكية نفسها أنه لا توجد قوة اليوم قادرة علي فرض النظام علي العالم والتحكم به بمفردها، وأن العالم الذي نعيش فيه كما يفسر ذلك الكاتب (برهان غليون) عالم متعدد الأقطاب فعلياً، إذا نظرنا إليه من حيث الديناميكيات العميقة ومستويات القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، لكنها تعددية لاتزال تفتقر إلى الاعتراف والتكريس السياسي والقانوني[32].

5- إن أكثر ما يمكن أن تطمح إليه الولايات المتحدة اليوم هو أن تكون الأولى بين الأسياد (روسيا –الصين – الاتحاد الأوروبي) وليس السيد المطلق الوحيد.

6- إن القوى الكبرى لا تسمح للولايات المتحدة بفرض إرادتها علي العالم وقيادته من غير موافقتها، وتكفي مقاومة الدول المتضررة من الهيمنة الأمريكية، خاصة دول العالم الثالث لتحرم واشنطن من تحقيق حلمها بقيادة المجموعة الدولية حسب مصالحها وأجندتها القومية.

7- إن دول الغرب في سياق سعيها لمعالجة الركود الاقتصادي سوف تتسابق في الوصول إلى الأسواق الكبيرة، ومصادر الطاقة الأرخص مما يؤدي إلى تنافس وصراع تحكمه المصلحة الذاتية، وهذا ما يخلق رؤى متباينة تجاه مختلف السياسات ذات العلاقة بمناطق الأسواق ومصادر الطاقة وما سينجم عن ذلك من عدم استقرار في خريطة التحالفات السياسية في العالم.

إن التطورات الكبرى التي يشهدها العالم في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ما هي إلا تغيرات في شكل ومضمون تفاعلات دولية بين دول الشمال فقط،

بينما تظل أسس وقواعد ذلك النظام المزعوم تعتمد علي معيار توازنات القوى والمصالح بين القوى المتعددة في النظام الدولي.

إن النظام الدولي الجديد لم يتضمن في جوهره شيئا جديداً بشأن التعامل الدولي وسياسات القوى المهيمنة، (فالنظام العالمي الجديد) لا يعني تحولا في قيم ومبادئ وشرائع الدول الكبرى المسيطرة تجاه محور الجنوب، -بحيث تتعامل هذه الدول مع العالم الثالث بعيداً عن الاستغلال- بقدر ما هو استمرار للنظام القديم والعقلية المستعمرة.

ويميل إلى هذ الرأي "محمد حسنين هيكل " في كتابه (حرب الخليج أوهام القوة والنصر) حيث يقول: (ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاماً عالمياً جديداً، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة، يستخدمها نظام عالمي قديم، يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة).

ورغم تسليمنا بالحقيقة القائلة إن النظام القديم – نظام الحرب الباردة – قد انتهى بسقوط أحد قطبيه الرئيسيين، فأننا نرى أن ما يسمى بالنظام الدولي الجديد لم تتأسس مقوماته بعد، فهو يفتقر إلى مضامين واضحة المعالم، ولازلنا نعيش مرحلة تتسم بالفوضى من حيث عدم وجود قواعد واضحة لإدارة هذا التحول، ولم تترشح لدينا أنماط ثابتة تحكم السلوك الدولي، كما أن القاعدة التي كانت تحكم العلاقات الدولية في السابق، التي تقوم على الاعتماد المتبادل، هي غير القاعدة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، والتي تقوم علي التبعية وحلول السيطرة محل التنافس.

إن توزيع القوى ومالكيها في العالم الجديد أخذ يتحدد في افتراضات غير ثابتة بعد، فالأيديولوجية لم تندثر، وإن تراجعت صراعات القوة، والقدرات النووية لم تحتكر بعد من قبل قوة واحدة، والهواجس الأمنية لم تنته بعد، كما أن القوى المتنافسة لا تقف عند خط مشروع واحد من حيث العافية الاقتصادية.

وهذا يعني أن الدول الأساسية لا تنعم بقابلية النفوذ والتأثير في العالم بصورة حاسمة، وعلى الرغم من احتكار القدرة العسكرية الأولى من قبل أمريكا، فأن القوى الدولية الأخرى كأوروبا الموحدة واليابان تمتلك القدرات الاقتصادية المؤهلة للتقدم ومنافستها جدياً، كما أن التبدل في ترتيب منزلة الفواعل الدولية أفضى إلى تدني قيمة المنظمات الدولية التي أخذت تمثل ساحة لترتيب أوضاع دولية، ومثال ذلك قرارات الأمم المتحدة حيال ليبيا والعراق والصومال وأفغانستان، وما ترافق مع هذا التدني من تدخل كبير في اختصاصات المنظمات الدولية ووكالاتها المتخصصة، كما استخدمت تلك المؤسسات في غير مهامها تبعاً لما تمارسه أمريكا والدول الغربية من نفوذ محسوب لصالح أهدافها.

المحور الثاني– أثر انهيار الاتحاد السوفيتي علي الوطن العربي :

هيأت نهاية الحرب العالمية الثانية لبروز الاتحاد السوفياتي، وشيوع تجربته الاشتراكية وتراجع القوى الأوروبية كأطراف مهيمنة وبرزت الفرصة ببدء عصر جديد من التنظيم الدولي انقسم أطرافه إلى قطبين رئيسيين، لكل منهما آراءه وأهدافه، وبدأ مفهوم العالم حتي بلغ فكرة القطبية الثنائية يتبلور، وتتبلور معه فكرة التغيير المعبر عنها بالحاجة إلى التفوق الفردي، والتنظيم الدولي، والتفوق الجماعي للقوى المالكة للأسلحة النووية والصناعية، وكان الاتحاد السوفياتي بمثابة قوة دولية امتلكت قوة الإرادة وإرادة القوة علي التصدي لأهداف السياسة.

وإزاء تداعي عناصر القدرة لقطب رئيسي، بدأ التنظيم الدولي الموصوف بالثنائية القطبية يتحول منذ عام1985م إلى نمط جديد كنتيجة لوصول "غورباتشوف" إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، وما أحدثته البرامج الإصلاحية التي أطلقها(البروسترويكا) من تأثيرات جاءت بحقيقة انكفاء الاتحاد السوفياتي علي نفسه، وتداعي معسكره، ومن ثم انهيار الاثنان معاً، وقد شكّل انهيار الاتحاد

السوفياتي مرحلة تحول في بنية النظام السياسي الدولي، وفي مهام وأدوار الدول علي المسرح السياسي الدولي.

وقد كان السبب الرئيسي لانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق الأزمات المتوالية التي عانتها مجتمعات المنظومة الشيوعية التي برزت في مظاهر الفقر، وغياب القيم الروحية والاجتماعية التي تمد هذه المجتمعات بالتجديد والإبداع، والسلبيات الاقتصادية المتزايدة التي مرت بها الدول الكتلة الشرقية، ناهيك عن الضغوط الخارجية الناجمة عن الحرب الباردة بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، وتركيز الدعاية الأمريكية علي القضايا المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان في الاتحاد السوفياتي، وبقية دول المنظومة الاشتراكية.

لقد وصل " ميخائيل غورباتشوف " إلى حكم الاتحاد السوفيتي في بداية العام 1985م، في أعقاب رحيل ما عرف برجال الحرس القديم في الحزب الشيوعي السوفيتي وآخرهم "ليونيد بريجنيف" عام 1982م، وقد حاول غورباتشوف أن يقوم بإصلاح النظام السوفيتي في إطار الحملة الهادفة إلى تقوية هذا النظام وإعادة البناء والتجديد في بنية الدولة السوفياتي الشمولية، ويبدأ حقبة جديدة في تاريخ الاتحاد السوفيتي، ولم يكن غورباتشوف يسعي من وراء إصلاحاته السياسية والاقتصادية هذه إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي وتقويض مكانته العالمية، فعقيدة غورباتشوف السياسية لا تعارض الاشتراكية، بقدر ما كان يهدف إلى تجديد الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وتخليصها من التراكمات السلبية التي لازمتها طيلة عقود من الزمن دون المساس بمنطلقاتها الأيدولوجية.

أدت هذه المحاولات إلى تآكل سلطة الحزب الشيوعي الحاكم، حيث لم يعد يملك القوة والقدرة علي القيادة ومقاومة الضغوط الداخلية والخارجية، ولم يستطع

"غورباتشوف" أيقاف القيام بانقلاب ضده في أغسطس 1991م واحتجازه عدة أيام في شبه جزيرة القرم[33].

في حين تحدى "بوريس يلستين" المحاولة الانقلابية في موسكو وأجهض محاولاتهم للاستلاء علي السلطة، ليصبح بعدها أول رئيس لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لقد عجلت الإصلاحات التي حاول "غورباتشوف" القيام بها في انهيار الاتحاد السوفياتي، بسبب عدم قدرته علي إدارة عملية التحولات والتغيرات الإيجابية علي صعيد البناء الداخلي، وعلي صعيد تحديد الأوَّلويات الوطنية للدولة السوفيتية، وانتهت فترة طويلة من التاريخ التمددي لروسيا بانهيار امبراطوريتها، وتفتتها إلى خمس عشرة جمهورية متباعدة المشارب، متعارضة المصالح في أحيانٍ كثيرة.

وقد سبب انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991م إلى تراجع الأهمية للعامل العسكري، وبروز العامل الاقتصادي، وتزايد المنافسة حول المصادر الأولية، والحصول على الأسواق، لذلك أصبح من أهم سيمات النظام الدولي الذي مازال تحت التشكل، تصاعد دور المتغير كواحد من أهم أدوات العلاقات الدولية[34].

ولعل أهم معضلة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991م هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد السوفياتي من ناحية وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى[35].

إن سقوط الشيوعية والتراجع الكبير الذي أصاب الاشتراكية، وانهيار فكرة النظام الاقتصادي شديد المركزية، أدى إلى تغيير قيمي، وتصاعد تيار تغييري برزت آثاره في المجالات السياسية الاقتصادية والأيدولوجية، والتحولات الكبرى في النظام الدولي وتوازناته، التي تمت علي مستوى القمة بين الدول المؤثرة فيه، وسقط من حسبان التوازن الدولي دول العالم الثالث التي كانت تتمتع بهامش من

المناورة أمام القطبية الثنائية، وتأتي دول الوطن العربي في مقدمة القوى التي تراجع دورها بفقدان الحليف الذي كان يساندها في قضاياها، ويقدم لها الدعم المادي والمعنوي، كما أدى تفتت الاتحاد السوفياتي إلى إحداث تغيرات جوهرية في صورة توزيع القوة علي مستوى النظام العالمي، ودعا الأمر إلى إرساء قواعد جديدة له، بحيث تتلاءم تفاعلاته مع مصالح أمريكا والغرب عامة.

إن مواقف الاتحاد السوفيتي تجاه الوطن العربي شابه نوع من الفتور والسلبية حتي قبل انهياره، فقد أدت التوجهات الجديدة في سياسة ميخائيل "غورباتشوف" الهادفة لأعادة بناء علاقات الاتحاد السوفيتي مع دول المنطقة والعالم إلى تأثيرات سلبية علي مجمل الوضع في المنطقة، بدأ من تخلي الاتحاد السوفياتي على الوقوف إلى جانب النظم الحليفة له في الوطن العربي، ووقف المساعدات الاقتصادية لهذه الدول، وفتح صفحة جديدة في العلاقات السوفياتية الإسرائيلية نتج عنها تهجير آلاف اليهود السوفيات إلى إسرائيل[36].

وانتهاءً بالموافقة علي قيام أمريكا بقيادة تحالف دولي وشن هجوم علي العراق في حرب الخليج الثانية عام 1990م.

وقد أتت محاولة "غورباتشوف" لأنهاء الحرب الباردة، والتقارب مع الولايات المتحدة علي حساب استمرار مساندة حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، مقابل تراجع الموقف السوفيتي فيما يتعلق بشروط إعادة كامل العلاقات السوفيتية الإسرائيلية، بحيث اكتفت موسكو بطلب بدء المفاوضات الخاصة بالتسوية السلمية، قام "غورباتشوف " بعدها بفتح أبواب هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل علي الرغم من المعارضة العربية الرسمية والشعبية. يقول "فاروق قدومي" رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية : قمت برفقة "ياسر عرفات "بمقابلة غورباتشوف في موسكو، وشعرنا أثناء الحديث أنه لا تربطنا بهذا الرجل أي روابط أبداً، وأن هذا الرجل يميل إلى الجهة الأخرى، ولن يكون صديقا[37].

كما ظهر الاتحاد السوفياتي السابق قبل انهياره كمنافس لدول الوطن العربي في طلب الحصول علي المساعدات الغربية، وبدأ محدود التأثير في مجرى عدد من الصراعات التي شهدتها المنطقة مثل حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، والاجتياح العراقي للكويت، وحرب الخليج الثانية، ولم تسمح إمداداته العسكرية بتعديل الميزان العسكري لصالح الدول العربية بما يتيح لها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي أحدث تغيرات في البنية التي كان عليها النظام الدولي وأصبح التوازن يعكس وضعاً جديداً قبلت بموجبه موسكو دور الشريك الصغير، وانتهت القطبية الثنائية بزوال المعسكر الشرقي كقطب رئيس ومؤثر في التفاعلات الدولية، وانتهى خط التفاعل غرب – شرق، وبالتالي إنهاء الخطر الأيديولوجي[38] بحيث جعل كتلة كاملة تتحول من سياسات واقتصاد النموذج الاشتراكي السوفيتي الموجه إلى نموذج الاقتصاد الرأسمالي الحر.

وقد ألقي هذا التغيير بظلاله علي الوطن العربي، وأدى إلى حالة الانهيار السياسي، ليس أقلها تفكك ما تبقي من عرى التضامن الشكلي للعرب، وسقوط فكرة وحدة المصير العربي.

إن جملة التأثيرات السلبية التي أفرزتها التحولات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق طالت النظام الإقليمي العربي، خاصة على المستوى القيمي والمفاهيم التي كان النظام العربي يعتنقها، مثل الوحدة العربية والتضامن والعروبة والمصير الواحد والتاريخ المشترك، وبرز ذلك بانقسام العرب إلى معسكرين إبَّان أزمتي الخليج الثانية والثالثة أحدهما مؤيد للعراق، أو متعاطف معه، والآخر متعاطف مع الكويت ومعارض لاحتلال العراق له، وأفرز هذا الانقسام ما عرف بمجموعة الدول المعتدلة المؤيدة في أغلبها للكويت، ومجموعة دول (الممانعة) التي وقفت إلى جانب العراق، رغم أنها لم تؤيد احتلاله للكويت، غير أن أكثر

الانعكاسات السلبية تأثيراً علي الوطن العربي، هو طرح الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة الشرق الأوسط الكبير، ليكون بديلاً لنظام الإقليمي العربي، وهي الفكرة التي أعقبت نهاية الحرب علي العراق، وترافقت مع الترتيبات الأمنية للمنطقة، والتواجد العسكري المكثف للقوي الكبرى في المنطقة الخليجية[39].

ويري الباحثان أن طرح فكرة الشرق الأوسط الكبير التي جاءت بها الولايات المتحدة الأمريكية هي في صالح إسرائيل وإعادة ترتيب أوراق المنطقة من جديد بما يتوافق وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد جرت عملية انهيار الاتحاد السوفيتي، وما أعقبها من تحولات إلى دخول القضية الفلسطينية في منعطف جديد، تم خلاله الدخول في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وما صاحب ذلك من بروز مفاهيم جديدة، كالسلام خيار استراتيجي، والسلام الشامل والعادل، وغزة – أريحا أولا، مقابل ذلك تم التخلي عن حق الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، بل واعتبره عملاً من أعمال الإرهاب[40].

كما واجه الوطن العربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد التحولات الجدرية في دول الكتلة الشرقية مجموعة من التحديات والمشاكل، انعكست علي الأمن القومي العربي، فقد أصبحت الولايات المتحدة القوة الدولية المهيمنة في المنطقة رغم تعارض مصالحها واستراتيجياتها مع القضايا العربية، خاصة فيما يتعلق بتحالفها مع إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري في مواجهة الوطن العربي، وفقدت بالتالي الدول العربية قدرتها على المناورة لإحداث نوع من التوازن في مواقف الولايات المتحدة تجاهها.

وتأثر الوطن العربي بغياب الاتحاد السوفياتي كحليف وكمصدر للمساعدات والدعم والتأييد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فانهيار الاتحاد السوفياتي ومن ثم زوال وزنه الاستراتيجي العالمي وتراجع النفوذ الاستراتيجي والسياسي لروسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، أدى إلى آثار سلبية

مباشرة علي مصالح الوطن العربي من خلال استفراد الولايات المتحدة بالدول العربية، وممارسة الضغوط عليها حتي تقبل بالمفاوضات والسلام مع إسرائيل كما في حالة سوريا ولبنان والأردن ومصر عام 1979م، فقد قبلت هذه الدول الذهاب إلى مؤتمر مدريد لسلام والدخول في حوار ومفاوضات مباشرة مع إسرائيل كما قامت أمريكا بحكم هيمنتها علي مجلس الأمن بإصدار قرار فرض الحصار علي ليبيا بسبب قضية لوكربي لعام 1992م.

ونتيجه للتحولات الدولية التي حدثت في شكل النظام العالمي قامت في الوطن العربي حرب الخليج الثانية والثالثة التي خلفت آثار سلبيه على أمنه القومي.

ولم تظهر روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي السابق الاهتمام بالقضايا العربية، إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها، وبما لا يتعارض مع أهداف السياسة الأمريكية، كما في حالة الموقف الروسي من قضية غزو العراق عام 2003م، وقبلها من قضية العقوبات المفروضة علي ليبيا عندما صوتت روسيا لصالح قرار مجلس الأمن الدولي رقم(748) عام1992م الذي يقضي بفرض الحضر الجوي علي ليبيا، وخفض البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج[41].

هذا السلوك يؤكد أن روسيا أصبحت تنتهج سياسة توازن المصالح والبراغماتية السياسية بدلاً من الصراع الأيديولوجي وتوازن القوى في العلاقات الدولية، ويؤكد أيضا أن روسيا تخلت عن الأيديولوجيا في سياستها الخارجية مقابل التركيز علي العامل الاقتصادي.

كما فقد الوطن العربي بعد تفتت الاتحاد السوفياتي القدرة علي مواجهة محاولات اختراقه، خاصة في مواجهة ما عرف بمشروع الشرق أوسط الجديد الأمريكي، الذي يجعل من إسرائيل نقطة ارتكاز مهيمنة في المنطقة.

كما شهد الوطن العربي انقسامات فيما بين دوله حول كيفية مواجهة التحولات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبعض هذه الدول تعاملت مع المتغيرات

الدولية على أساس تسليم بالأمر الواقع، والتسليم بالنفوذ الأمريكي، وقدرة أمريكا علي إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وتأمين الاستقرار والسلام في المنطقة، وبعضها الآخر دعا إلى رفض الهيمنة الأمريكية، وطالب بتحالفات دولية وإقليمية مع قوي أكثر توازناً وتفهما للمصالح العربية، وقادرة علي المساعدة في الحد من النفوذ الأمريكي في الوطن العربي.

المحور الثالث– انعكاس التحولات الدولية علي الوطن العربي:

فرضت التطورات العالمية التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة حقيقة مهمة تمثلت في التراجع الذي أصاب منزلة العالم الثالث الذي أخد يعاني فعلاً من مأزق خطير، ممثل في مواجهته لوضع دولي جديد لم يشهد له مثيل من قبل، وأقل ما يمكن قوله أن ما يجري في العالم من تحولات وتطورات، يضاعف التحديات تجاه العالم الثالث، فالنظام الدولي الجديد والمقترن بالسيطرة الأمريكية يعمل علي تطويق حركات التحرر في العالم الثالث، وتضييق الخناق عليها، لما تشكله هذه الحركات من تهديد حقيقي لمصالح الغرب في العالم الثالث، فانهيار العالم الثاني (الاشتراكي) جعل العالم الثالث يصبح العالم الوحيد المقابل للعالم الأوّل، وبالتالي يدخل معه وكما يعتقد الدكتور "محمد عابد الجابري" في علاقة مباشرة من جنس العلاقة التي كانت قائمة بينهما خلال عهد الاستعمار التقليدي المباشر[42].

ويدفع الدكتور "الجابري" برأيه إلى حدود أكثر حدة حين يقول : وهذا يعني بعبارة أخرى انتهاء مرحلة حركات التحرر الوطني التي كانت في جوهرها حركات من أجل الإفلات من تبعية العالم الأوّل، وهيمنة الرأسمالية العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية لأمن العالميين العملاقين.[43]، وهكذا يتميز النظام العالمي الجديد ليس بانهيار العالم الثاني فقط، بل بانسحاب العالم الثالث كمجموعة تبحث لنفسها عن طريق خاص.

إن النظام الدولي الجديد كما هو قائم اليوم، وكما تريده الولايات المتحدة، وعلي خلاف ما تتدعيه أمريكا، لم يولد إلا لتوطيد هيمنة الشمال علي الجنوب. وذلك بتكريس التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، وإرساء دعائمها من خلال حرمان الدول الجنوبية من هامش المناورة السياسية والاقتصادية بعد إزاحة حليفها التقليدي الاتحاد السوفيتي السابق.

فعلى الصعيد السياسي سلمت أغلب دول الجنوب أو فرض عليها التسليم، بأن النموذج الغربي هو الأفضل لها فاضطرت معه إلى إقرار إصلاحات تساير هذه القناعة الجديدة.

وفي موازاة هذا، نجد أن الحروب والمشاكل التي نشبت في العديد من الدول العالم الثالث هي إلى حد كبير نتاج سياسات مصلحية بين القوى المهيمنة في الشمال، بل نجد الكثير من هذه الحروب والفتن تتحكم فيها هذه القوى بوسائل متعددة.

وبالإضافة إلى تحدد مظاهر الخضوع السياسي التي كان يعتقد بأنه انتهى بانتصار حركات التحرر الوطني تكرست هيمنة الشمال علي الجنوب، من خلال الأصعدة الاقتصادية والثقافية وذلك استفحال المديونية في أغلب دول العالم الثالث، وتعميق التبعية التكنولوجية والهيمنة الإعلامية من خلال السيطرة علي وسائل الاتصال المتطورة والتحكم فيها واحداث شبكة متقدمة في نقل المعلومات والأخبار وتبليغ الصور وأنماط المعيشة والقيم. حيث أصبحت الحدود الوطنية مجرد خطوط علي الخرائط.

ويأتي الوطن العربي كنموذج صارخ لما أحدثته التحولات الدولية من انعكاسات سلبية عليها، ففي الوقت الذي تطلعت فيه دول الوطن العربي بأن تكون نهاية الحرب الباردة مناسبة لتقوية مساعيها في التنمية، وصولاً إلي درجة مناسبة من الرفاهية الاقتصادية، جاء الطرح الأمريكي ليفرض علي الوطن العربي نموذجاً من

الاقتصاد الحر، ويدخلها مرحلة البحث في تحديد أولويات سياسته العليا، وغدا الاقتصاد العربي يعاني من مشاكل المديونية وتضخم البطالة والعجز، وبما يقوي التوجه نحو الغرب الرأسمالي الذي قرن مساعداته بنموذجه الرأسمالي، **ويري الباحثان** أن الضغط علي الوطن العربي بقبول سياسة اقتصادية تديرها الولايات المتحدة الأمريكية وفق مصالحها العليا ويتبلور ذلك في الدعوة لانقاذ مؤتمر برشلونة عام 1994م الذي استطاعت من خلاله الولايات المتحدة تمرير عدة اتفاقيات اقتصادية مهمَّة كاتفاقية "الجات" للتجارة.

والمسألة الأكثر خطورة، هي التشعب والتنوع الذي أصاب هيكل الدول الداخلي وقضاياها ومشاكلها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشكل أكثر تفصيلاً فقد شهد الوطن العربي مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين جهوداً مكثفة من قبل القوى الكبرى للتغلغل فيه، ومنع بروز نظام عربي قوي.

وقد حاولت القوى الكبرى خلق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية، ودول الجوار الجغرافي من ناحية (دول الخليج – إيران) (اليمن – أريتريا)، وخلق أسباب للصراع بين عدد من الدول العربية نفسها مثل الصراع علي حدود (قطر– السعودية) (السودان – مصر) من ناحية أخري.

إن مشكلة النظام العربي تكمن في عدم قدرته علي مواجهة التغيرات الدولية التي شهدها النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق الحليف الأقرب لبعض الدول العربية، ولم يستطع النظام العربي الصمود في مواجهة محاولات بعض القوى الدولية اختراقه وجعله منطقة تنافس، نظراً إلى ما يعاينه من ضعف التنسيق الاقتصادي وحتي السياسي.

كما أن الانقسامات التي شهدتها الساحة العربية فيما يتعلق بتوصيف طبيعة بنية المنظومة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، جعلت بعض البلدان العربية تتجه للتعامل مع المتغيرات الدولية انطلاقا من دوافع قطرية، ومصالح ذاتية، ورؤية

سياسية صنعها الخارج، كما لم تمانع هذه البلدان في الدعوة إلى التأقلم مع المتغيرات الدولية في ظل تزايد النفوذ الأمريكي، وتغلغله في الوطن العربي، مما أفضي إلى عدم تحقيق توافق عربي حول تصور موحَّد يدعو إلى قيام تحالفات إقليمية، وإيجاد اتفاقية تعاونية وتكاملية مع قوى إقليمية مؤثرة مثل دول أوروبا، تكون أكثر تعاطفاً مع القضايا العربية، وذلك بهدف مساعدة بلدان الوطن العربي في الحد من تعاظم النفوذ الأمريكي فيها.

من هنا فإنه وعلى الرغم من تعدد التحديات التي فرضها النظام العالمي على الوطن العربي، فإن التنافس بين القوى الدولية الكبرى يمثل أهم وأخطر هذه التداعيات، باعتبار الوطن العربي من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم؛ بيد أن التنافس الدولي على الوطن العربي بعد الحرب الباردة، مال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على زيادة نفوذها في هذه المنطقة والحد من اتساع النفوذ الأوروبي الذي يشكل المنافس الأساسي لها.

لقد نجم عن حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة عدد من التحولات التي انعكست علي الوطن العربي، حيث أدت إلى تصدع حركته القومية العربية، وفقدان الوطن العربي لقوته السياسية المتأثرة في المسرح الدولي، ففي عام 1948م رفضت الدول العربية بإجماع قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وحاولت عسكرياً وسياسياً واقتصادياً أن تقف ضد قيام دولة يهودية في فلسطين، ولكن حين اعتدت إسرائيل علي لبنان عام 1982م، ودخلت بيروت، وارتكبت مجزرة " قانا " التي ذهب ضحيتها العشرات من اللبنانيين الأبرياء، كانت ردود الفعل في الدول العربية ضعيفة ومنقسمة، مثل الانقسام الذي حدث بين الدول العربية حول الحرب العراقية – الإيرانية، التي أحدثت انقساما حاداً بين الدول العربية، فوقفت سوريا وهي دولة عربية رئيسة حليفة لإيران ضد العراق[44].

لقد أثرت المتغيرات الدولية في مستقبل الوطن العربي، وفي دعوة العرب إلى قيام الوحدة العربية، أو حتي قيام كتلة سياسية متلاحمة، ومثلت حرب الخليج الثانية أحد المحاكمات الرئيسة في تحديد العلاقة بين النظام العالمي والنظام العربي، حيث ألقى النظام العالمي بظلاله الكثيفة على الوطن العربي، ونجحت الولايات المتحدة بأن تظهر في صورة الضامن الرئيس لأمن دول المنطقة، والمهيمن على ميزان القوى الإقليمي الخليجي. وبطبيعة الحال سمح لها هذا الوضع الاستراتيجي والسياسي بأن تحصل على المزيد من المنافع السياسية والاقتصادية.

من جهة ثانية، سببت أزمة الخليج الثانية خلافاً حاداً حول الترتيبات الأمنية المتصورة، وشكَّل البعد الدولي لهذه الترتيبات مصدراً إضافياً لهذه الخلافات في منطقة الخليج التي تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم، يصل إلى أكثر من 730 مليار برميل نهاية عام 2006م، وهي تمثل حوالي 62% من احتياط النفط العالمي(45).

ومن هذا المنطلق، كان قدوم القوات الأمريكية والغربية التي حرصت على تأكيد وجودها في المنطقة، لضمان الترتيبات الأمنية فيها، إلى جانب المحور العربي المتحالف معها الذي تمثل في دول إعلان دمشق*، وقد استغلت أمريكا الظروف التي أفرزتها الحروب، مستخدمة أسلوبا جديداً يعتمد علي التدخل العسكري المباشر بدلاً من اعتماد سياسة الردع لإحكام سيطرتها على الخليج العربي. وسهلت تداعيات الموقف العربي في الحرب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية علي المنطقة وغيرها، فأصبحت الولايات المتحدة تتصرف بحرية شبه مطلقة لمعالجة الصراعات بالاتجاه الذي ينسجم مع مصالحها، ولم تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بعين الارتياح إلى الوجود العسكري العربي في منطقة الخليج، أو إلى وجود مكثف لقوات عربية يمكن أن تشكل نواة لقوة ضاربة تهدد مصالحها في المنطقة، لذلك حرصت علي دعم العلاقات القائمة بينها وبين دول المنطقة

ضمناً لاستمرارية نفوذها في إدارة الأزمة، فسعت إلى إقامة ترتيبات عسكرية وأمنية مع بعض الدول الخليجية مثل الكويت وقطر والسعودية، لضمان تفردها بالهيمنة علي المنطقة دون القوى الأخرى، وبالمقابل عملت على تجميد إعلان دمشق وعرقلة تحوله إلي صيغة تنفيذية عربية.

إن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة إبان حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة وهيمنتها علي إدارة الأزمة مع العراق في كافة جوانبها السياسية وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومن ثم علي المستوى العسكري، يشير إلى نية الولايات المتحدة التحكم في مصير العالم بمفردها، ولكن الولايات المتحدة تنظر إلى المنطقة على أنها بيت ممزق... يضم دولاً غنية نفطياً وشعوباً بين غني وفقير وبين هذه الدول توجد إسرائيل " دولة تعد امتداداً للغرب الحضاري وأداة تأمين مصالحة، وكقاعدته المتقدمة، لذلك تسعي أمريكا لكي تبدو إسرائيل مقبولة بالمنطقة وتأمن تدفق النفط العربي الرخيص للغرب[46].

إن الرؤية الأمريكية تذهب إلى أن إعادة هيكلة النظام الدولي يفترض أن تحدث تغيرات مماثلة علي بنية الأنظمة الإقليمية، والنظام الإقليمي العربي واحد منها، حيث يعاد بناؤه علي أسس جديدة، تستثنى فيها الاعتبارات القومية والفكرية والقيمية ليمتد إطاره نحو مفهوم أوسع، يوصف بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي، يضم قوة ووحدات إقليمية إلى جانب الوحدات التي يتشكل منها النظام العربي.

إن التداعيات السياسية السلبية للنظام العالمي الراهن على الوطن العربي أخذت أبعاداً متعددة، وأنتجت واقعا جديداً، أثر على بنية النظام العربي ومستقبله، وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد، مع ما يعنيه ذلك من استحداث لدور إيراني وآخر تركي، في إطار رغبة كل من الطرفين في إحياء دورهما التاريخي لفرض الهيمنة الإقليمية علي المنطقة، ودمج إسرائيل في منظومة النظام العربي، وقبول وجودها كواقع دائم، وقوة محورية أساسية في المنطقة،

ويكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى أن دلائل إقامة نظام الشرق أوسط الجديد تمثلت في الإعلان عنه كهدف نهائي لعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد كرست مجموعة التحولات في النسق الدولي تبريراً لدي بعض الدول العربية في جعل المشروع الشرق أوسطي يحظى بقبولها، حيث عقدت عدد من المؤتمرات لهذه الغاية، مثل مؤتمر الدار البيضاء عام 1994م، القاهرة عام 1996م، عمان عام1995 م، الدوحة 1998م، وكلها بهدف واحد وهو تدعيم التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، علي حساب التضامن العربي.

ويكمن الهدف بالنسبة للدول التي عملت على دفع هذا المشروع إلى حيز الوجود، القبول بوعاء جديد لعلاقات المنطقة لا علاقة لها بالتصورات العروبية، أي أن الروابط الجديدة لعلاقات المنطقة وفق المشروع الأوسطي الأمريكي سوف تكون علاقات اقتصادية مبنية علي الأموال والبضائع والاستثمار، لا على التضامن وبناء الوحدة العربية كما في السابق[47].

إن نتائج التحولات الدولية والثورة الثقافية التي قامت عليها العولمة، لم تكن واحدة ومتساوية بالنسبة لجميع البلدان والمجتمعات، فالخاسر الأوّل من هذه التحولات حسب المفكر العربي "برهان غليون " هي الشعوب التي بقيت تعيش في حدودها القومية أو الوطنية الضيقة، ولم تعرف كيف توسع آفاق عملها وتطور استراتيجيات من مستوى العالمية، وفي مقدمة هذه البلدان الأقطار العربية[48].

وعموماً فإن التداعيات السلبية للنظام الراهن لا تقتصر علي جوانب السياسة، وإنما تمتد لتشمل الجانب الاقتصادي، فمع انتهاء مرحلة التنافس الجيو- استراتيجي، تصاعدت حدة ما يسمي بالتنافس الجيو- اقتصادي الذي وأن اختلفت أطرافه، إلا أن أهدافه تكاد تتماثل مع الأوّل.

فمثلاً لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في السابق إلى إقصاء الاتحاد السوفياتي السابق من تحقيق أي مكاسب اقتصادية في الوطن العربي، وبالمثل فهي تحرص

الآن علي القيام بالدور نفسه، ولكن في مواجهة دول أوروبا والصين واليابان، ما جعل هذه القوى تلجأ إلى استخدام دبلوماسية المساعدات الاقتصادية للوطن العربي، لإرساء دعائم علاقات وثيقة معها ومواجهة التغلغل السياسي والاقتصادي الأمريكي في المنطقة، ولكن بحسب ما أشارت إليه بعض التحليلات؛ فإنه ما دامت البيئة السياسية للنظام العربي غير مستقرة وتحفها المخاطر، فسوف تبقي الخيارات الاقتصادية لدول المنطقة مسيسة، ما يعني تأثرها بالولايات المتحدة، وزيادة حدة التنافس بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عليها[49].

زيادة علي ذلك، أدت التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إلى تبني النظام العربي مفاهيم وقيم غربية، الليبرالية واقتصاد السوق، والاقتصاد المعلوم، وحرية المبادلات التجارية.

وحاولت الدول الغربية دمج اقتصادات دول الوطن العربي في الاقتصاد العالمي بهدف توسيع أسواق منتجاتها الاستهلاكية، ومنع القوة المنافسة الأخرى، مثل الصين والنمور الأسيوية من إيجاد موطئ قدم لها في الأسواق العربية.

الخاتمة:

لقد مثل الوطن العربي عبر تاريخه محور اهتمام القوى الدولية الكبرى لما يمتلكه من قوة اقتصادية متنوعة، تعتبر مصدراً أساسياً للصناعات الغربية، وفي ذات الوقت سوقاً استهلاكياً مهماً للمنتوجات الغربية، هذا علاوة علي موقعه الاستراتيجي الذي يعتبر من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، ويمكن إجمال أهم التداعيات الدولية بعد ظهور ظاهرة القطب الواحد علي الوطن العربي فيما يلي :-

- ظهور العديد من المحاولات لتفكيك المشروع الحضاري العربي والقضاء علي النظام العربي.

- محاولة تشكيل نظام فرعي عربي خليجي وآخر عربي متوسطي لكل منهما مشروع سياسي واقتصادي وبيئة اجتماعية خاصة، بحيث يلتقي المشروع الخليجي مع التطورات الأمريكية التي تهدف إلى ربط دول الخليج العربي بدوائر سياستها الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بالسلام مع إسرائيل ومحاربة المد الإسلامي، الذي حاولت أمريكا تصويره علي أنه خطر جديد يحل محل الخطر السوفياتي علي الخليج العربي، وآخر متوسطي.

- تحقيق دور فاعل لأطراف إقليمية أخرى، فهو يؤمن لإسرائيل إمكانية التعايش في المنطقة باعتبارها الطرف المسيطر والمتطور والمنظم لكل التفاعلات الإقليمية والدولية، كما يؤمن لتركيا وإيران الفرصة للعب دور مؤثر في المنطقة ويمنحها مجالاً أوسع لتحقيق أهدافها الإقليمية.

الهوامش:

(1) محمد علي جمعة، سياسة الفضاءات وعالم ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، الخمس– ليبيا، 2002م، ص:7.

(2) كمال العريفي سحبون، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي علي السياسة الخارجية الليبية في الفترة1990–2000م، دراسة لاستكمال متطلبات الاجازة العليا –الماجستير. أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس2003، ص:49.

(3) عبداللطيف على المياح ، حنان على الطائي ، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي. دار مجدلاوي. عمان، 2002م، ص147: –148

(4) أحمد عبدالرزاق، الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد، المستقبل العربي، العدد4، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م، ص:33.

(5) francis fukuyama the end of history. National intefest 1989p.18

(6) samuol p- Huntington. why international primacx matters. Internat loal security – spring 1983 p83

(7) محمد الأطرش، تطور النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 171، 1983م، ص: 23

(8) إبراهيم عبدالعزيز الهنا ، الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 195 يناير 1989م. ص،22.

(9) زياد حافظ ، مضمون واتجاه التغير في البيئة العامة على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية، بحث منشور في كتاب العولمة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م، ص:56

(10) عبداللطيف علي المياح، حنان علي الطائي، مرجع سبق ذكره ص:149.

(11) ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقيقة ما بعد الحرب الباردة، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م، ص:106 .

(12) زبيغنو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلبات الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر عمان 1999م، ص:54.

(13) السيد أمين شلبي، العرب ومستقبل القوة الأمريكية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية القاهرة2008م، ص:115.

(14) معين زيادة، العرب والتحولات الدولية، مجلة الفكر العربي العدد 66- 1991م، ص:6.

(15) ألياس حنا ، نظرة استراتيجية لأحداث القوقاز، نهاية الأيديولوجيا والعودة إلى السياسة. شؤون عربية القاهرة، العدد 135، 2008م، ص:61.

(16) إدريس لكريني "وهم النظام وواقع الفوضى ،ماذا بقي من مشروع النظام العالمي الجديد " (مقال منشور في جريدة العرب الأسبوعي بتاريخ 2006/12/9م ،ص:20.

(17) ناصيف يوسف حتى، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، بحث منشور في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991م، ص165 .

(18) spring Samuel, Huntinqton1983,I bide , p83.

(19) زياد حافظ، مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة علي الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية، مقال منشور في كتاب العولمة والنظام الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000م ،ص:146.

(20) مجلة البيانات الإمارتية العدد الصادر بتاريخ 2002/3/17م.

(21) العرب الأسبوعية العدد 146 بتاريخ 2008/3/21م، ص:2.

(22) العرب الأسبوعية المرجع السابق ص:2 .

(23) Aenry Kissinger.new xork. Simon and schuter.1994/ p.532

(24) paul kbnnedx. the rise and fall of the great powers.economk change and miiyaty contlict fyom 1800 to 2000 new yogk 1989/p.56

(25) حوار رفع فرانيس فوكوباما ، مجلة الأهرام العربي – 573 بتـــاريخ 2008/3/15م، ص: 11

(26) السيد أمين شلبي، مرجع سبق ذكره ص116.

(27) Piter dankert.eurob together. American apart- foreign policy no53 winter 1983 – 1984. 18-33

(28) حميد الجملي ، التطورات الاقتصادية وحسابات نهاية القرن العشرين ، أفاق عربيـــة العدد 12–1993م ،ص:18 .

(29) Robert Kagan ,The September l2paradgm، America The World And George W Bush, Foreign Affairs, September io october2008, P22.

(30) -Cost Of War On Terror, Homeland Security Researsh , At،Http//www.Homeland Security Researsh.Net2008/05/01.

(31) henry a Kissinger – afterlebanon Washington – post, 2006/9/13

(32) برهان غليون ، النظام العربي فقد مبرر وجوده ، العرب الأسبوعية الندى العدد 174 بتاريخ 2008/9/27م، ص:18

(33) جون بيليس، عولمة السياسة (ترجمة ونشر مركز الخليج العربي للأبحـــاث، 2004م، ص195:.

(34) ناصف حتي، التحولات في النظام العالمي ومناخ الفكر الجديد وانعكاسه علي النظـــام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص:30

(35) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بـــين الأوتوقراطيـــة والأولويـــات الجيبوليتكيـــة الخارجية، المستقبل العربي، العدد 358ديسمبر2008م، بيروت، ص: 76–77.

(36) الاتحاد السوفيتي وتسوية الشـــرق الأوســـط1967– 1988 م، موســـكو، دار الأدب السياسي 1989م ص: 430

(37) لقاء مع فاروق قدومي مدير الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في برنامج حكاية ثورة قناة الجزيرة القضائية بتاريخ 2008/12/19م.

(38) ميخائيل غوربا تشوف، عملية إعادة البناء الفكري السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع ، ترجمة وليد مصطفى وأخرون. دار الكرمل. عمان، 1988م. ص: 140 .

(39) رياض نجيب الرايس، الدعوة إلى حلف أطلسي عربي المستقبل العربي العدد 243 مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998م، ص:9 .

(40) أحمد صدقي الدجاني، قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل، اتفاق عملي، مجلة المستقبل العربي العدد 187 .

(41) ميلود المهذبي قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993م، ص:305

(42) محمد عابد الجابري، أفاق المستقبل العربي، العدد156، 1992م، ص:: 8.

(43) المرجع السابق، ص:8.

(44) دول إعلان دمشق هي الدول الخليجية الست ومصر وسوريا.

(45) برنادر كويس ، قراءة جديدة للشرق الأوسط قراءات سياسية، بيروت، السنة الثالثة العدد الثاني ،1993م ص:99

(46) محمد عبدالعزيز ربيع ، سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، العددان الثالث والرابع 1994م، ص:54.

(47) كمال العريفي سحبون، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي علي السياسة الخارجية الليبية في الفترة (1990م–2000م) مرجع سابق ذكره، ص: 56.

(48) برهان غليون، النظام العربي فقد مبرر وجوده، العرب الأسبوعي العدد174، 27–9–2008.م ص: 18.

(49) نصيف حتي، مرجع سبق ذكره، ص:46.